Permanent Mission of the State of Kuwait
to the United Nations
New York

وَفدُ دَوْلةِ الكُوَيْتُ الدّائِم لدَى الأمَمِ
المتحدَة

بيان وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

المناقشة العامة

السيد الرئيس،

بداية نعرب عن تأييدنا لبيان حركة عدم الانحياز، وكذلك لبيان المجموعة العربية. وأود أن أتقدم بخالص التهنئة لسعادتكم السفير/ جوستافو زولافينين على انتخابكم رئيساً للمؤتمر وأن اثني على جهودكم الحثيثة التي قمتم بها للتحضير له.

السيد الرئيس،

تؤكد دولة الكويت على موقفها الثابت والراسخ إزاء ما يتعلق بالحفاظ على الأمن والسلم الدولي، وبما يتعلق بقضايا نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وذلك انطلاقاً من التزامها المطلق باحترام الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وإيماننا الدائم بأهمية تدعيمها والحفاظ عليها.

السيد الرئيس،

يتفق العالم على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الأساس لمنظومة عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، ونحن بأمس الحاجة اليوم لتأكيد مصداقية هذه المعاهدة والحفاظ على فاعليتها، ولا سيما أمام التطورات التي نشهدها ونحن نعاصر الذكرى الخمسون للمعاهدة، فالحفاظ على هذه المعاهدة مسؤولية تقع على عاتق جميع الدول الأطراف.

وأن أمام مؤتمرنا هذا فرصة سانحة لإحراز تقدم حقيقي من خلال تنفيذ الالتزامات التي قطعتها الدول على نفسها وخاصة الدول الحائزة على الأسلحة النووية، في تبنى خطة عمل طموحة تعوض الفرص التي مضت وضاعت، وتطرح أهدافاً محددة وملموسة في مجال نزع السلاح النووي الذي يعد الأولوية التي حددها المجتمع الدولي منذ الدورة الأولى المكرسة لنزع السلاح للجمعية العامة عام 1978، في هدف تعزيز تنفيذ هذه المعاهدة المحورية بما يحافظ على مصداقيتها واستدامتها.

السيد الرئيس،

إن التطورات المتسارعة والخطيرة التي شهدناها في الفترة الماضية، والمتضمنة إعلان بعض الدول الحائزة على السلاح النووي عن الاستمرار بتطوير وتحديث ترساناتها النووية، وتمسكها بسياسة الردع النووي وجعلها جزءاً من العقائد العسكرية، وتزايد التوترات على الساحة الدولية، بجانب استمرار التحديات التي تواجه المنظومة الدولية لمنع الانتشار النووي.

جميعها لا تدع مجالاً للشك بضرورة وأهمية العمل على البدء في استقراء كافة هذه التطورات والخروج بآليات واضحة للتعامل معها في إطار معاهدة عدم الانتشار، وهو ما سيعزز بلا شك من أهمية هذه المعاهدة وجدواها.

وفي هذا السياق، وبشأن الاتفاق النووي الإيراني نتمنى أن يتم مراعاة الهواجس الكويتية والخليجية حول هذا الاتفاق، وتؤكد دولة الكويت على ضرورة متابعة تنفيذ قرار مجلس الامن رقم 2231 الخاص بالتحقق والرصد في إيران وندعو الأطراف المعنية في الاتفاق النووي الايراني الى العودة لطاولة المفاوضات بهدف الوصول لاتفاق التحقق من سلمية البرنامج النووي الايراني في طريق تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة والعالم.

كما تدين بلادي بشدة القيام بأي تجارب نووية تساهم في تقويض السلامة البشرية، وتدين أي استفزاز أو تصرف من شانه أن يضر بالأمن والسلم الدولي، وتؤكد على أهمية تحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتسهيل دخولها حيز النفاذ بأسرع وقت، وذلك من خلال تصديق الدول اللازمة والتي لم تقم بذلك، وبصفة خاصة الدول الحائزة على الأسلحة النووية.

السيد الرئيس،

لقد ساهمت دولة الكويت في الجهود التي دفعت بها الدول العربية لتنفيذ قرار عام 1995 وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، فقد اقر مؤتمر المراجعة لعام 2010 وبالتوافق خطة عمل لتنفيذ قرار الشرق الأوسط، وكلف المؤتمر الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، والدول الثلاث التي تبنت القرار، بعقد مؤتمر لإنشاء المنطقة، ليكون بداية مسار تفاوضي لإنشاء المنطقة الخالية.

إلا أن غياب الإرادة السياسية والجدية من قبل كل من الأطراف المكلفة بعقد المؤتمر ومن إسرائيل، أدى إلى إفشال عقد المؤتمر في موعدة وتأجيله إلى أجل غير مسمى، وفي هذا الصدد، تؤكد دولة الكويت على أن قرار 1995 حول الشرق الأوسط، الذي تم على أساسه التمديد اللانهائي للمعاهدة، يبقى ساري المفعول حتى تتحقق غاياته وأغراضه وأن مسؤولية تنفيذ القرار تقع على عاتق جميع الدول الأطراف في المعاهدة خاصة الدول الحائزة على أسلحة نووية، والدول الوديعة الثلاث بشكل خاص، كما نؤكد على تمسكنا بمخرجات مؤتمرات المراجعة للأعوام 1995 و2000 و2010.

السيد الرئيس،

إن الزخم المتصاعد والذي يتجلى بشكل خاص من خلال اهتمام الدول التي شاركت في دورتي مؤتمر انشاء المنطقة اللتان عقدتا وفقاً لمقرر الجمعية العامة رقم 73/546 المنشأ للمؤتمر، خلال العامين الماضين، هو زخم واعد وصاعد، حيث أظهرت دول الشرق الأوسط أنها ملتزمة بالمشاركة بفاعلية في هذا المسار، كما يتضح أن تحقيق تقدم للوصول الى هذا الهدف هو أمر ممكن وقابل للتحقق.

وهنا تؤكد بلادي بصفتها دولة الرئاسة الحالية للمؤتمر بأنها ستتبنى وستستمر بتبني مع الدول المعنية المشاركة بالمؤتمر نهجاً مفتوحاً وشفافاً وشاملاً، وبهذا الصدد نحث الدول التي يقع على عاتقها مسؤولية خاصة باعتبارها راعية لقرار 1995 وكذلك باقي دول المنطقة التي لم تشارك لإعادة النظر في موقفها بالمشاركة في دورات المؤتمر، خاصة وأن هذا المسار أثبت أنه لا يستثني أحداً من دول المنطقة ولا يهدف لعزل أي منها أو فرض قيود أو شروط عليها.

السيد الرئيس،

تؤكد دولة الكويت على حق جميع الدول الأطراف في تطوير الأبحاث والدراسات وامتلاك واستخدام التقنية النووية للأغراض السلمية، كما تؤكد على أن إعادة تفسير هذا الحق امر محظور، إلا أن ممارسة هذا الحق يجب أن يتفق تماماً مع الالتزامات القانونية للدول والاتفاقات المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وتثني في هذا الصدد على الدور التي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونؤكد على أهمية برامج التعاون التقني للوكالة التي تساهم في بناء القدرات الوطنية للدول النامية، وتضمن نقل التكنولوجيا النووية ذات الاستخدامات السلمية في سبيل تحقيق أهداف تلك الدول التنموية، ومن هذا المنطلق فقد أولت دولة الكويت منذ فترة بعيدة اهتماماً خاصاً لأنشطة التعاون التقني، وقد ساهمت أيضاً بدعم أنشطة الوكالة ومبادرة الاستخدامات السلمية التابعة لها وتجديد مختبراتها.

السيد الرئيس،

ترحب دولة الكويت بالجهود التي أدت إلى تبني اتفاقية حظر الأسلحة النووية، كما تؤكد على أهمية أن يكون هذا الصك مدعم ومكمل لمنظومة نزع السلاح، وليس بديلا لها، ونشدد على انه يجب ألا يتعارض أو يضعف الأليات القائمة، بل أن يعززها ويساهم في دفعها نحو إنجاز الهدف الأساسي وهو تخليص البشرية من الأسلحة النووية بالكامل، وذلك حتى نصل الى اليوم الذي نحتفل فيه جميعاً بالتخلص من كافة الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل الأخرى، بما يحقق طموحات وتطلعات شعوب العالم نحو السلم والامن الدولي.

ختاماً، نتمنى بأن يفضي المؤتمر الى ترسيخ القناعة لدى الجميع بضرورة أن يستمر الحوار المفتوح والبناء والهادف لاستدامة السلام والامن والاستقرار، وضمان تعزيز الثقة والحد من مخاطر انتشار الأسلحة النووية، وأن يتحمل الجميع دون تخصيص طرف، مسؤولياته بالطرق المثلى، بما يسهم في تدعيم منظومة نزع السلاح النووي، وصولاً للغاية الأسمى وهي صون الأمن والسلم الدوليين.

وشكرا السيد الرئيس،